

ملاح الإستراتيجية الإثيوبية نحو السودان
وإجهااتها المستقبلية
(١٩٩١-٢٠١٢م)

د. المعتصم أحمد علي الأمين

Abstract

This study examines the relationship between Sudan and Ethiopia .It describes and analyses the strategy stated and followed by Ethiopia to words Sudan .Although of the ideological parallelism between the two countries, Ethiopia tries through its own strategy and vision which stated several decades ago; to keep soft relation with Sudan .the appearance of this strategy can clearly be observed in Melos Zinawy time. Likewise, Sudan tries to keep soft relations with Ethiopia through its own vision. Officially, the relations between the countries seem to be smooth but in fact each country try in counter to make use of incidents that arise in the other country. Ethiopia makes use of problems in Sudan such as: South Sudan problem, Darfur, blue Nile and Nuba mountains. While Sudan makes use of Ethiopian conflicts exemplified in: Sumalese tribal troops, Asab port problem, Ethiopian Eritrea problem.

• أستاذ مشارك ، قسم العلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية

مقدمة :

شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية استقراراً معقولاً أغلب فترة تسلم الرئيس ميلس زيناوي السلطة في أديس أبابا (١٩٩١م - ٢٠١٢م) بعد صراع كبير بين البلدين طوال فترة حكم الدرق ١٩٧٤م ، والرئيس منقستو هايلاماريام منفرداً ١٩٧٧م ١٩٩١م.

ويرجع تحسن العلاقات جزئياً إلى الدعم والمساندة اللذين وجدتهما جبهة تحرير التقراري ومن بعدها الجبهة الثورية لتحرير الشعوب الإثيوبية المكونة أساساً من التقراري كقوى رئيسية والأرومو وبعض معارضي الأمهرا من قبل حكومات السودان ، وجاءت كذلك كرد فعل لمساندة إثيوبيا الاشتراكية الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تأسست ١٩٨٣م . وكانت نشأتها الأولى برعاية مباشرة من إثيوبيا وإشراف لصيق من الأجهزة الأمنية الإثيوبية ، حتى أن مانقستو الحركة الشعبية وبيان تأسيسها الأول كان متشابهاً إلى حد بعيد مع التوجهات السياسية الاشتراكية الشيوعية التي كانت تطبع النظام الإثيوبي المهيم على السلطة يومئذ^(١) ، ذلك بالرغم من أن قائد الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق في قرارة نفسه كان ذا توجهات وميول غربية وكنسية لا تخفى على أحد بحكم الرعاية والدراسة ، ولكن ربما حدثت تفاهات ما في تلك الحقبة بين الغرب ومنقستو لمساندة الدكتور جون قرنق كرئيس وحيد للحركة ضد خصومه ، على أن تتوفر له رعاية إثيوبية غربية مشتركة حتى يحقق النجاحات المطلوبة مثلما حدثت تفاهات إثيوبية غربية قبل هزيمة سياد بري ١٩٧٧م^(٢) ، كما أن جون قرنق نجح في إخفاء وجهه الغربي بدرجة من المهارة حتى مكنته الأيام من الخروج عن الوجه الاشتراكي القديم.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقات السودانية مع مليس زيناوي وحركته نشأت بحكم الاحتياج المشترك ولم تنشأ نتيجة لتفاهمات وإيديولوجيات ومبادئ مشتركة، وأن ما يجمع بينهما ربما محركه الأساسي أسقاط الرئيس منقسو هايلامريام أو إضعافه ، وبعد ذلك ربما لم يفكر الطرفان بأبعد من ذلك في علاقاتهما المشتركة، وكان ذلك على وجه التحديد في حقبة الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥م) ، مثل بعد سقوطه (النميري) إثر انتفاضة شعبية فيما يبدو أن العلاقات تجمدت مع السودان بسبب مشكلات وأزمات الحكم الديمقراطي (١٩٨٦-١٩٨٩م) وعدم الإستقرار السياسي ، والصراع بين الأحزاب المختلفة، والمشاحنات المستمرة بين سياسي تلك الحقبة ، كما كانت هناك شكوك حول جدوى المعارضة المسلحة .

بيد أن العلاقات لم تقطع تماما بين الطرفين بسبب الحرب الذي زاد أوارها متمرود جنوب السودان بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان مع توالي دعمها ومساندتها من قبل إثيوبيا حيث جعل البعض في الحكومة السودانية والدوائر العسكرية يفكر جديا في إحياء التحالف القديم مع حركة المعارضة الإثيوبية المسلحة وخصوصا ثوار إريتريا وثورا التقراي حيث توجد شخصيات سودانية لها علاقات مع ثوار هاتين الجبهتين مثل محمد أبو القاسم حاج حمد وغازي سليمان وغيرهم ، بيد أن العلاقة الاوثق كانت مع جنرالات الرئيس نميري السابقين أمثال عثمان السيد والفتاح عروة وغيرهم ، إلا أن هذين الأخيرين كانا مبعدين عن المسرح السياسي والمسرح السوداني على وجه العموم بسبب اشتراكهما في النظام المايوي الذي أسقطه النظام الديمقراطي وحل محله ، وبالتالي لم يكن مسموحا لهم بالاشتراك في ملف دعم المعارضة المسلحة الإثيوبية مما أضعف العمل المسلح ضد إثيوبيا ، كما

أن الوجود الإثيوبي الكثيف في السودان في تلك الحقبة وحرب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والمجاعات المتتالية جعلت من الملف الإثيوبي في السودان الملف الأقرب للسياسيين والعسكريين بحكم كل تلك الظروف والآثار الجانبية، غير أن فكرة إسقاط النظام الإثيوبي من جذوره ربما كانت بعيدة عن الأذهان بحكم أن الاتحاد السوفيتي الراعي الرسمي للاشترابية الدولية بدأ متماسكاً في أواخر الحرب الباردة ولم يبدأ في التفكك بعد، كما أن لإثيوبيا حلفاء أقوىاء في المنطقة أمثال الجماهيرية الليبية واليمن الجنوبي يومئذٍ، أضف إلى ذلك أن نظام الدرق استطاع أن يهزم أكبر أعدائه ومتحديه في المنطقة وهم الصوماليون بعد حرب ١٩٧٧م، وأن يجعل منهم أمثلة بعد أن كانوا أفضل جيوش إفريقيا جنوب الصحراء^(٣).

أضف إلى ذلك أن فكرة قدرة المعارضة المسلحة على ذلك العواصم وانتزاع السلطة عنوة كانت محدودة يومئذٍ وفاشلة مثل محاولة المعارضة السودانية الاستيلاء على السلطة في ٢ يوليو ١٩٧٦م انطلاقاً من القواعد الليبية، وربما لم تنجح إلا ضد عيدي أمين ١٩٨٦م، إلا أنها أصبحت فيما بعد الاتجاه التقليدي المعتمد لإسقاط الأنظمة الديكتاتورية بعد هروب منقستو هايلاماريام في ١٩٩١م وحسين هيري في ١٩٩٠م وسياد بري في ١٩٩١م ومعمر القذافي مؤخرًا في ٢٠١١م.

كما أن السودان لم يكن في أفضل حالاته وقوته جراء النزاع المستمر على السلطة في العهد الديمقراطي وعدم استمرار الحكومة لأكثر من عام في تصريف مهامها، والصراع ضد الحركة الشعبية في الجنوب، والعجز الاقتصادي المزمن وهجرة الكوادر المؤهلة بمئات الآلاف إلى خارج البلاد، مما جعل من فكرة التصدي لنظام الدرق الإثيوبي تبدو بعيدة وخارج نطاق التصور.

العلاقات المشتركة في بدايات عهد الانقاذ

أفضل مفتاح يمكن أن يدلنا على شكل العلاقات المشتركة على امتداد عهد الانقاذ هو الاحتياج المشترك والتحالف تحت سلطان الحاجة ، مع انقسام حاد في الرؤى الإيديولوجية المشتركة ، ولولا التوجس والتخوف من قبل كلا الطرفين ومعرفة بعضهما البعض بالقدرة التي يستحوذانها وإمكانية إلحاق الضرر بالآخر والرغبة في تحسين العلاقات لإغلاق هذا الباب الذي له جذوره التاريخية منذ عهد عيزانا الأكسومي مرورا بالسلطان بادي وال خليفة عبدالله وهايلا ماريام لشهدت العلاقات المشتركة تأزما كبيرا ربما شابه تأزم العلاقات السودانية الإريترية أو العلاقات السودانية اليوغندية .

وفيما يبدو أن التخطيط الإثيوبي تجاه السودان كان يبنى على توجه إستراتيجي معلوم وخطط موضوعة يسير على هداها النظام الإثيوبي الذي أعقب سقوط نظام الدرق في ١٩٩١م ، ولم تكن سياسة ارتجالية وليدة اللحظة.

وربما لا نندهش لو عرفنا فيما بعد أن اتجاه العلاقة مع السودان لم يكن إسهاما إثيوبيا خالصا وإنما ساعدت فيه قوى خارجية ودولية ومراكز بحوث مشهود لها بالكفاءة والقدرة على تحسس مفاجآت المستقبل ، بسبب الإصرار على إبقاء العلاقات في حالة من الهدوء بالرغم من أختلاف الرؤى وتصادم المصالح، والغرض من ذلك ربما حماية إثيوبيا المسيحية من الزوال في حالة سقوط الدولة مثلما حدث للصومال في تلك الحقبة تقريبا ، بالرغم من أن الدولة الصومالية أكثر تماسكا أثنياً وعقدياً ولغوياً من إثيوبيا ، لأن من شأن ذلك أن يسهم في وقوع النظام الإثيوبي لأول مرة ربما في أيدي مسلمي إثيوبيا أيا كانت اتجاهاتهم المذهبية، مما يهدد بزوال الهيمنة المسيحية التي

ظلت مسيطرة على هذا الجزء من العالم ربما لأكثر من ألف وخمسمائة عام، وظلت تلهم المسيحيين في شتى أنحاء المعمورة بقدرة المسيحية علي الصمود وسط بحار من المسلمين الذين يحيطون بها من كل جانب^(٤).

لذلك لا بأس من دعم الرئيس الإشتراكي منقستو هايلاماريام من قبل الغرب ضد خصمه محمد سياد بري حتى في عز الحرب الباردة وانتفاء الطرفين للمنهج الشيوعي طالما أن السلطة في قبائل الأمهرة المسيحية أو التقراي المسيحية أيضا أي أن السلطة سوف تبقى في البيت السليمانى التقليدي أو الأجرى في المستقبل مثلما بقت طوال تلك القرون الماضية .

وفي حالة تدهور العلاقات مع السودان والسلطة الإثيوبية في بداية عهدها وتبدو هشة بفعل عوامل كثيرة فإن من شأن ذلك أن يضعف السلطة الجديدة ، لأن السودان كان على صلة وثيقة ببداياتها الأولى ويعرف الكثير من تفاصيل وصولها إلى سدة الحكم وهي تكاد لا تشكل أكثر من ٧% من إجمالي تعداد إثيوبيا إن لم يكن قد لعب الدور الأكبر في وصولها للسلطة^(٥).

كما أن إنهيار الدولة في الصومال مع بداية وصول النظام الجديد إلى سدة السلطة ١٩٩١م يعني ذلك أن ثوار الأوجادين المطالبين بالإتحاد مع الدولة الصومالية الأم يمكن أن يقاتلوا دون أن يجدوا من يعطل قدرتهم على الحرب بعد أن سقطت الدولة ولم يعد أحداً يعني بالتحكم بالحدود بشكل متكامل ، مما يهدد على المدى البعيد بتحرير كامل أراضي الأوجادين من إثيوبيا ، وربما يستطيعوا أن يتحركوا أبعد من ذلك في حالة إقامة تحالفات مع جماعات إثنية أخرى مثل الأرومو، أو العفر أو حتى الأمهرا الذين تم طردهم من السلطة من قبل أقلية صغيرة جدا ، وبالتالي لم يكن هناك خيار أمام الحكومة الجديدة سوى تحسين العلاقات مع السودان بالرغم من الصوت الأيديولوجي الإسلامي العالي الذي ظل يتردد من الخرطوم طوال العقد

الأول من التسعينيات ، وكان لذلك الصوت مخاوف دفيئة في إثيوبيا منذ أن استطاع أن يقضي على الدولة المسيحية السودانية التوأم في ١٥٠٥م ويخرّب عاصمتها (سوبا) ويمحى كنائسها التي قدرت أعدادها بأكثر من خمسمائة (٦) في عصرها الذهبي .

وبالرغم من دخول النظام السوداني في عداء مع كل دول الجوار تقريبا بسبب علو الصوت الأيديولوجي وبعض الدول الخارجية كذلك مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب الباردة يومئذٍ والباحثة بشدة عن عدو خارجي تبرر به الميزانيات الضخمة للعسكرية الأمريكية وأجهزة مخابراتها الممتدة على طول العالم ، فكان الإسلام هو العدو الجديد وخصوصا بعد حادثة تفجير برج التجارة العالمية في ١٩٩٢م واتهام الشيخ الضريع عمر عبد الرحمن ، مرورا بتفجير المصالح الأمريكية في الخارج ١٩٩٨م وانتهاء بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في ٢٠٠١م حيث أعلن صراحة أن الحرب القادمة ستكون بين المسيحية وأنصار المسيح وبين الإسلام (٧).

وكان من المتوقع أن يدخل النظام الإثيوبي في مواجهة مع النظام السوداني نتيجة لتشجيعه الحركات الإسلامية في المنطقة مادياً ومعنوياً ، وللرغبة الغربية في ذلك وهم حلفاء أوفياء للنظام الإثيوبي حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تمد النظام الإثيوبي بأكثر من مليار دولار سنويا كمساعدات خارجية بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي الذي يدفع نفس المبلغ سنويا زهاء العشرين عاما الأخيرة لتطوير الاقتصاد الإثيوبي على الرغم من احتجاجات منظمات حقوق الإنسان واتهام النظام بالديكتاتورية واحتكار السلطة من قبل أقلية صغيرة لا تمثل أغلبية الشارع الإثيوبي ، واستعمالها أساليب عنيفة للاحتفاظ بسلطتها القابضة ، بيد أن ذلك لم يثني من عضد

أمريكا والاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات المليارية للنظام الإثيوبي وكثير من التسهيلات الاقتصادية الأخرى .

بالإضافة إلى ذلك فإن مبررات العداء كانت موجودة مع السودان وخصوصا عقب محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس ابابا ١٩٩٥م، واتهام السلطات المصرية صراحة النظام السوداني بدعم تلك المحاولة والتخطيط لها.

وبالفعل أخذت العلاقات المشتركة في التدهور السريع بعد ذلك وخصوصا بعد إقدام إثيوبيا على احتضان قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان مرة أخرى بعد أن أسهمت في إخراجها من الأراضي الإثيوبية عقب وصولها للسلطة ١٩٩١م بدعوي مسانبتها لنظام الدرق المنهار .

بيد أن إثيوبيا لم تذهب بعيدا في اتجاه معاداتها للسودان مثل قطع العلاقات أو طرد السفير أو الإعلان عن رغبتها صراحة في إسقاط النظام مثلما فعلت جارتها إريتريا وأوغندا ، وربما يرجع هذا الأمر إلى تخوفها من فتح أكثر من جبهة للصراع مع الإسلاميين في كل من الصومال والسودان ، أو ربما شعرت أن الحكومة المصرية تسعى لتوريطها في حرب ضد السودان والبقاء بعيدا بالرغم من أن المستهدف رئيسها محمد حسني مبارك، أضف إلى ذلك أن مندوب مصر في الأمم المتحدة رفض بشدة حظر السلاح ضد الحكومة السودانية^(٨)، ربما كل ذلك جعل إثيوبيا حذرة من دخولها في مواجهة مفتوحة مع السودان، وفيما يبدو أن الإستراتيجية الإثيوبية كانت حريصة على عدم السماح بتحالف سوداني مصري ضدها ، ولا ننسى أيضا أن بوادر الإرهاصات المكتومة للصراع مع إريتريا أخذت في التدداعي مع التضيق الإريتري للواردات الإثيوبية في ميناء عصب الإريتري والإصرار

على إنشاء عملة جديدة تسمى (النقفة) بدلاً من (البر) الذي إتفق الطرفان عليه إلى أن تفجرت حرب غير متوقعة في مايو ١٩٩٨م.

كل هذه المؤشرات تدلل على أن القيادة الجديدة في إثيوبيا كانت لها إستراتيجيات معينة تدير علي هداها وموجهات مخطط لها بخصوص السودان، حيث تحرص على عدم الدخول في مواجهة معه مهما كانت درجة العداء والخلاف الإيديولوجي (في هذه المرحلة من المراحل على الأقل) تسعى فيها إلى الخروج من وهدتها الاقتصادية واحتفاظ المسيحية بالسلطة في أديس أبابا وسط تزايد في أعداد مسلمي إثيوبيا حتى تعدوا ٦٠% من تعداد السكان الكلي .

تأثيرات الحركة الشعبية على العلاقات المشتركة :

مرت علاقات إثيوبيا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدة أطوار بداية من محاربتها وطردها من جنوب غرب إثيوبيا مع بدايات وصول الجبهة الثورية للشعوب الإثيوبية للحكم في أديس أبابا في مايو ١٩٩١م بسبب شكوك حول علاقة الحركة بنظام الحكم المنهار، لأن الحركة أصلاً قامت برعاية مباشرة من هذا النظام ، وعلى أسس فكرية وأيديولوجية مشابهة له في ظاهر الأمر على الأقل ، وقد مكن نظام الدرق الإثيوبي قيادة الحركة ممثلة في د. جون قرنق من الاستفراد بالساحة الجنوبية بعد أن قام بتصفية العديد من القيادات المناوئة للعقيد،^(٩) كما ساند الحركة عسكرياً في هزيمة مناوئها من فصائل الجنوبيين حتى تستفرد بالساحة الجنوبية بأكملها (أنانيا ٢ مثلاً) ومن ثم البدء من بعد ذلك التفرغ لمحاربة الشمال ، بل وربما ذهبت أبعد من ذلك حينما ساندتها في إخلاء ساحة منطقة جنوب كردفان (جبال النوبة) من القادة المستقلين المعبرين عن صوت المنطقة لصالح قيادات نوبية وغير نوبية مرتبطة بتنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان^(١٠) .

لذلك كان من الطبيعي أن تظهر شكوك كبيرة حول علاقة الحركة بالنظام المنهار، ومن هنا حدثت المواجهات في جنوب غرب إثيوبيا وجرى على أثرها إبعاد الحركة الشعبية عن تلك المناطق ، بيد أننا لا نستطيع أن نجزم أن ذلك الاتجاه كان رغبة حقيقية من قبل النظام الجديد بتصفية الحركة الشعبية داخل إثيوبيا أم أن الأمر حدث نتيجة تحمس قادة عسكريين ثوريين إثيوبيين في تلك الجهات وشعورهم بخطورة الوجود العسكري للحركة، أم أن ذلك كان بتعليمات من قيادات الدولة الجديدة للتخلص الحركة الشعبية وأبعادها إلى داخل حدود السودان ، الراجح في الأمر أن تلك المواجهات العسكرية ربما تمت من دون تخطيط مسبق ومن دون توجيهات من القيادة ، وربما غضت القيادة الطرف عنها بسبب الخطورة العسكرية والرغبة في التأمين ، ذلك أن القيادة الإثيوبية الجديدة كانت تحمل رؤى واستراتيجيات واضحة قبل وصولها إلى السلطة ، وأن رؤاها هذه من أعانتها بالوصول للسلطة ولولاها ما تمكنت من ذلك بسهولة وهي التي لا تمثل إلا حوالي ٧% من عدد سكان إثيوبيا بالإضافة إلى الحلفاء الآخرين مثل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وغيرها، وعلى الرغم من المساندة السودانية لهذه الحركات إلا أن الاجتماعات الأخيرة حدثت في مدينة لندن ولم تكن بعيدة عن أعين الفاعلين الآخرين في المنطقة مثل البريطانيين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وربما الموساد الإسرائيلي ، ومما لا شك فيه أنهم اتفقوا على إزالة النظام الاشتراكي الشيوعي من جذوره وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قبل عام من ذلك التاريخ أي في ١٩٩٠م ، واتفقوا أيضا على منح إريتريا حق تقرير المصير مقابل تسهيلات ربما في الموانئ البحرية للإثيوبيين ، ولم يكن هذا الأمر ينطوي على تعقيدات كبيرة لأن شعب النقراري في كل من إثيوبيا وإريتريا كان يدير المعارضة المسلحة يومئذٍ ، واتفقوا

أيضا على إبقاء التوجهات الدينية المسيحية المهيمنة على الهضبة الإثيوبية منذ قرون طويلة بالرغم من معارضة المسلمين للأنظمة السابقة ، وكانوا أول من رفع السلاح في وجهها مثل إبراهيم عواتي وغيره (١١).

بيد أننا لا نستطيع أن نجزم أنهم اتفقوا على تصفية الحركة الشعبية من الهضبة الإثيوبية ، ونستبعد ذلك لأن الغرب بصورة عامة ربما ظل يرضى فكرة انفصال جنوب السودان منذ وقت مبكر ، وما كان ليوافق على خسارة هذا الحليف الإستراتيجي في هذه المنطقة بسهولة وخصوصا وأنه كان قد حقق نجاحات كبيرة في جنوب السودان والمنطقة الشمالية المحيطة به ، أو حتى دعمه ورعايته ، وكانت قمة نجاحاته في الفترة الديمقراطية من ١٩٨٦-١٩٨٩ م ، حيث لم يعد للحكومة السودانية سوى مناطق محدودة في جنوب السودان أبرزها المدن الثلاثة الكبرى ، كما أن الحركة استطاعت أن تتمدد شمالا في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق .

ومع مجيء ثورة الإنقاذ الوطني في ١٩٨٩ م وسقوط نظام الدرق بعد عام من ذلك وحدثت مواجهات بين النظام الجديد والحركة الشعبية في جنوب غرب إثيوبيا لم تتواصل العمليات العسكرية للقضاء على فلول الحركة الشعبية تماما في المنطقة، مما يرجح فكرة الاشتباك المحدود العفوي بين الطرفين في أول الأمر، اضم إلى ذلك أن الحركة الشعبية سرعان ما انشقت نصفين في تلك الفترة مما جعل قسما منها يتجه للتحالف مع الحكومة السودانية وهم المتاخمون للحدود السودانية الإثيوبية وأغلبهم من قبائل النوير بقيادة رياك مشار ، بينما اندفع القسم الآخر جنوبا إلى توريث وإلى حزام الحدود السودانية الكينية اليوغندية بقيادة جون قرنق .

وبالتالي يمكن القول مشكلة الحركة الشعبية في إثيوبيا صفت نفسها بنفسها في تلك السنوات الأولى من عمر النظامين السوداني والإثيوبي

ووفرت عليهما مشقة الخلاف والإحراج مع أطراف خارجية أخرى وخصوصا لوكانت هذه الأطراف مهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

بيد أن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان ما لبثت أن أعادت علاقتها مجددا مع إثيوبيا بعد أقل من عامين من تاريخ وصول السلطة الجديدة إلى أديس أبابا ، وربما يرجع ذلك الأمر جزئيا إلى السياسات الخارجية التي سلكتها الحكومة السودانية من خلال إعلامها المتتالي بأنها تسعى إلى قيام وحدة إسلامية شاملة في المنطقة وبناء إمبراطورية إسلامية جديدة ، ومناهضة السياسات الغربية، ودعم التنظيمات الإسلامية السلمي منها والمتطرف ، مما أدخلها في مواجهات مع كل دول الإقليم تقريبا وقد زاد من توتر العلاقات موقفها من حرب الخليج الثانية مع دخول القوات العراقية الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩١م.

وبالتالي فإن موقف الحكومة الأثيوبية تجاه الحركة الشعبية أخذ في التغيير منذ ذلك التاريخ وحتى انفصال جنوب السودان في ٢٠١١م حيث شهدت العلاقة بين الطرفين تنسيقاً واضحاً وإن خفت حدة التأييد العسكري الظاهر وانحصرت في المساندة الدبلوماسية واللوجستية إلا في فترات قليلة مثل تلك التي أعقبت محاولة اغتيال حسني مبارك في ١٩٩٥م بأديس أبابا . هذا الاتجاه يدل على أن للحكومة الإثيوبية سياسة واضحة تجاه السودان تتمثل في تصفية أجواء الخلاف بين الطرفين بقدر ما تستطيع مع الاحتفاظ بتحالف وثيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تغلب عليه المساندة الدبلوماسية وتوفير فرص الاتصال بالعالم الخارجي من خلال عاصمتها النشطة دولياً، ولعل القصد من ذلك أن تبقى الحركة الشعبية كمضاد لمشروع السودان في المنطقة والذي ، وإن نجح، سيكون شاملا مسلمي

إثيوبيا والقرن الإفريقي بأكمله وهذا ما لا تستطيع أن تسمح به، كما أنها لا تستطيع الدخول في مواجهة مع السودان مع تورطها في مواجهات تارة مع القبائل الصومالية وتارة أخرى مع الحركات الإسلامية الصومالية وأخيرا مع الجارة والحليف السابق إريتريا في ١٩٩٨ م .

كما أنها تخشى من تقارب مصري سوداني بالقرب من حدودها الغربية وخصوصا وأن هناك خلاقات عميقة حول مياه النيل ، وتعرف أن لها طموحات اقتصادية كبرى تتمركز أصلا حول إنشاء سدود بالقرب من الحدود السودانية ، وأن تحالف البلدين يمكن أن يؤثر في تطلعاتها ، كما أنها لا تجهل أن الحكومة المصرية والإريترية تعمل على هزيمة حلفاء إثيوبيا في الصومال حتى لو كان ذلك عبر دعم الجماعات الإسلامية الجهادية التي يخشاها الطرفان ، ولكن في سبيل وقف الطموحات الإثيوبية يمكن اتخاذ أي خطوات حتى وإن لم تكن محسوبة على المدى البعيد مثلما فعلت أمريكا بدعمها الجماعات الإسلامية الجهادية إبان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي في ١٩٧٩م وحتى انسحاب وسقوط الشيوعية بأكملها عام ١٩٩٠م .

السودان من ناحيته كان يستطيع أن يضغط على إثيوبيا أكثر لو وقف مساندها للحركة الشعبية لتحرير السودان لو كانت المسألة ثنائية فقط ولكنه لا يستطيع ذلك بالرغم من أياديه على النظام الإثيوبي بسبب توتر علاقته مع العرب الأغنياء والدول الإفريقية المحيطة به والغرب على السواء ، ولم يكن أمامه إلا أن يعض الطرف عن هذه العلاقة ويسعى لتصويبها لتصب في صالح السلام ، وأن يتفرغ لدعم المعارضة المسلحة للدول المجاورة التي تعلن صراحة أنها تسعى لإسقاط النظام السوداني مثل يوغندا وإريتريا وتشاد بينما يتجاهل الدعم الدبلوماسي واللوجستي من قبل إثيوبيا وكينيا وليبيا وهو مضطر لذلك .

أما الملفات الأخرى في العلاقات الثنائية مثل الحدود والملف الاقتصادي فقد شهدا تقدما ملموساً وأن لم يحل ملف الحدود تماماً بالرغم من الأصرار الحكومي السوداني ، ربما هدفت إثيوبيا لإبقاء الضغوط حول ملفات أخرى ، ومن ثم فتحه إذا اضطرتها الأمور لذلك، وما أكثر الصراعات العسكرية في القارة الإفريقية بسبب الحدود، وهذا ملمح آخر على أن تحرك إثيوبيا تجاه السودان لم يكن عفويا وإنما نتيجة لتخطيط مسبق ، وأن الإستراتيجية الإثيوبية تجاه الخرطوم قد رسمت ربما لمئة عام قادمة ، ولعل أبرز ما فيها الحيلولة دون قيام تحالف سوداني مصري حقيقي ، وعدم قطع حبل العلاقات بين الطرفين مهما كانت أسباب الخلاف ، والإبقاء على علاقة وثيقة مع خصوم الخرطوم ، ومساندة قيام دولة جنوب السودان ، والفصل ما بين إسلامي السودان وإثيوبيا وما بين إسلامي السودان والصومال ، ومحاولة دمج السودان في محيط القرن الإفريقي ومشكلاته المتعددة والابتعاد به عن قضايا الشرق الأوسط ومصر ، ويلاحظ في ذلك أن هذه الإستراتيجية تشترك مع استراتيجيات أخرى في المنطقة ومن خارجها .

أما إذا ما فشلت هذه الإستراتيجية فلا أحد يعرف ما هو التخطيط الإثيوبي تجاه السودان ، هل تخطط مثلا إلى التوسع الديمغرافي في دولة جنوب السودان بتعداد سكانها الذي يقترب من المئة مليون نسمة ، هل لها مخططات حول السهول الطينية الغنية في جنوب شرق السودان ، وماذا يمكن أن يحدث لو تم إحياء تحالف إثيوبي إريتري جنوبي في المنطقة مع رعاية غربية إسرائيلية بعد أن يتم تجاوز خلافاتهما المشتركة . وما هو التخطيط الإثيوبي بعد الانتهاء من قيام سد الألفية الذي أصبح واقعا بعد أن شارف على الانتهاء ؟ ، وهل وصول الإسلاميين للحكم في المنطقة وخصوصا مصر وليبيا يمكن أن يلغي خططها التوسعية تجاه السودان ؟ .

السياسة الإثيوبية بعد مليس زيناوي

استطاع الرئيس مليس زيناوي من خلال شخصيته القوية وسيطرته الحازمة على السلطة في أديس أبابا زهاء عشرين عاماً أن يجعل من المصالح الإثيوبية هي من تقود سياسته الخارجية بغض النظر عما تريده القوى العظمى، فهو كما رأينا يقيم علاقة متوازنة مع السودان لسنوات طويلة، ولا يتردد في دعم الرئيس السوداني ضد محكمة الجنايات الدولية، وفي نفس الوقت يقيم علائق إستراتيجية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل تحقيق السلام، وأثناء الفترة الانتقالية (٢٠٠٥م - ٢٠١١م) وبعد استقلال جنوب السودان، ولا يتردد كذلك في دعوة ثوار دارفور إلى القدوم إلى أديس أبابا وعرض قضاياهم المختلفة والإيحاء للحكومة السودانية بأن بمقدار إثيوبيا أن تفعل الكثير للسودان في حالة قيام تحالف مصري سوداني ضد المشاريع الاقتصادية الإثيوبية المتعلقة بمياه النيل (سد الالفية والسدود المقترحة الأخرى)، كما أنه يعلم أن إسلامي الهضبة الإثيوبية خصوصاً من قبائل الأرومو والعفر والأوجادين يتطلعون في اهتمام للتجربة الإسلامية السودانية، وإنها يمكن أن تشكل منطلقاً لتحقيق بعض أحلامهم المتعلقة بالحكم الذاتي والمشاركة في حكم البلاد بعيداً عن هيمنة البيتين الأمهري والتفري.

وبالتالي وبرحيل الرئيس مليس عن القيادة تكون الاتجاهات المستقبلية الإثيوبية غامضة حيث لا يعرف أحداً من هي القيادة الجديدة التي تستطيع أن تسيّر إثيوبيا في نفس طريق حفظ مصالحها بعيداً عن خضوعها للآخرين مهما كانت متطلباتها وإحتياجاتها، وهناك شكوك كثيرة حول هوية القادم الذي يمتلك مفاتيح القوة لإدارة الامور، وخصوصاً وفيما يبدو أن قيادة رئيس الوزراء الجديد هايلاماريام ديسلين الجديدة تبدو مؤقتة في الظاهر وذلك لقلّة الخبرة التي يتمتع بها رئيس الوزراء بالإضافة إلى أنحداره من قبيلة

صغيرة (الولايتا) التي تقع على الحدود الجنوبية لإثيوبيا، بالإضافة إلى المذهب الديني الذي ينتمى إليه وهو البروتستانتية عوضاً عن الأرثوذكسية القبطية التي طالما هيمنت على أيديولوجيا الحكم في الهضبة الإثيوبية، كما أن خبرته في قيادة الجيش أو حرب العصابات التي تميز بها سلفه معدومة .

بيد أن حقائق التاريخ ربما تبرهن في أحيان أن من لا يعتد بهم في بداية أمرهم كحكام بارعين وملهمين سرعان ما يسيطرون على دفة الحكم بقوة ويبعدوا من قلوبنا من شأنهم في أول الأمر، أو حاولوا العمل من خلف ظهورهم بسرية دون لفت الأنظار، هذا الأمر تكرر مع أنور السادات وجعفر نميري وربما الرئيس الحالي محمد مرسي، لذلك لا نستبعد أن يسلك هايلاماريام نفس الطريق وخصوصاً وأنه اختار الرئيس مليس زيناوي، ومما لاشك فيه أنه لم يختاره إلا لأسباب منطقية جوهرية رأي أنه الأجدر بالحكم من الآخرين، كما أنه يعتبر مؤهل علمياً وأكاديمياً ومطلعاً على ما يجري في العالم الخارجي ومحتك به ولا يصعب عليه معرفة ما يريد الآخرون من الحكومة الإثيوبية، ومن الأطراف الأخرى المجاورة لها، وأين تتمركز المصالح الإثيوبية الحقيقية، أضف إلى ذلك أن خروج السلطة لأول مرة من البيتين الأمهري والتقري قد يدفع بالطرفان إلي عقد مصالحة تاريخية فيما بينهما ويزيل حدة المنافسة التي طالما وسمت تاريخ العلاقة المشتركة، وخصوصاً وأن هناك أطرافاً أخرى مثل قبائل الأرومو تسعى إلى السلطة بقوة وتمتلك مقوماتها متمثلة في الاتجاه الديني الغالب والوحدة القبلية والكثافة العددية والرغبة المحمومة في تجاوز مراحل التهميش القديمة والمشاركة في السلطة مثلها مثل بقية الطوائف والقوميات الأخرى، كما أن لها حلفاء أكثر في الهضبة الإثيوبية تستطيع من خلال التوافق معهم على حسم صراع السلطة لصالحها، وبالتالي فإن التقري والأمهرا يعون ذلك جيداً وربما يكون

الانتقال الحالي في السلطة فرصة مواتية لقيام تحالف جديد يدعو إلى الاحتفاظ بالسلطة التاريخية في هذين البيتين ، ومما لاشك فيه أن هذا الحلف الجديد سوف يجد دعم كبير من الخارج وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واتحاد تجمع الكنائس العالمي بالإضافة إلي تجمعات الأرثوذكس وغيرهم من طوائف مسيحية .

ولا ننسى من جهة أخرى أن انتقال السلطة في أديس أبابا قد يشكل سانحة تاريخية لإعادة اللحمة بين إثيوبيا وإريتريا لأن الحرب بينهما بدأت شخصية لحد كبير.. ونعني بذلك خلافات عميقة بين ميلس زيناوي وأسياس أفورقي وخصوصا أن أسباب الحرب الحقيقية بينهما لم تعرف حتى اليوم حيث أرجعها البعض إلى تنكر إريتريا لاتفاقيات سرية مع إثيوبيا لاستغلال ميناء عصب عقب الاستقلال^(١٢) دون التفريط في السيادة الإريترية ودون المغالاة في الأسعار والتشدد في مراقبة الصادر والوارد الإثيوبي ، وأرجعها البعض إلى الخلافات الحدودية بين الطرفين ، بيد أن كل تلك الأسباب تبدو واهية وغير منطقية وخصوصا وأن مايجمع بين الطرفين أكبر بكثير مما يبدو على السطح ، ونعني بذلك أن قبائل التقرائي في إثيوبيا والتجريجا في إريتريا ما هم إلا أبناء عمومة ، وقد جمعت بينهما سنوات النضال الطويل ضد نظام الدرق ، وكان من المؤمل أن يؤدي ذلك التلازم إلى إعادة الوحدة بين البلدين وعلى أسوأ الفروض قيام علاقة باردة بين الطرفين ، أما أن تقع حرب لثلاث سنوات متتالية في ١٩٩٨م - ١٩٩٩م - ٢٠٠٠م فذلك ما لم يكن يتصوره المراقبون .

لذلك من المحتمل أن تبدأ العلاقات في التحسن التدريجي بين الطرفين ويمكن أن تتسارع وتيرة التصالح في حالة غياب الطرف الآخر في أسمرأ عن سدة الحكم ، مما يمكن إثيوبيا من العودة مرة أخرى إلى الموانئ

الإريتيرية، وهذه المرة لن تكون هناك شكوك عميقة من قبل الأمهرا على سبيل المثال حول طبيعة علاقة قبائل التقراي والتجربنجا في البلدين بعد مرارات الحرب، وبعد تأكيد التحالف الأمهري التقراوي ضد إريتريا طوال سنوات الحرب ومابعدھا، وكانت الحرب ضد إريتريا فرصة عظيمة لإعادة الجيش الإثيوبي القديم إلى العمل وهو جيش يغلب عليه الوجود الأمهري، مما عمل على إعادة توازن القوى مرة أخرى في إثيوبيا والتصالح مع مكونات الداخل، وكانت هذه الخطوة صعبة التحقيق في السابق نتيجة للدماء الكثيفة التي سفكت إبان حرب التحرير للتخلص من ديكتاتورية الدرق، وكان معظم ضحاياها من التقراي بالإضافة إلى أبناء عمومتهم الإريتريين، ولكن ومع حدوث المواجهة في ١٩٩٨م اضطرت السلطات الإثيوبية إلى الإستعانة مرة أخرى ببقايا الجيش الإثيوبي الأكثر تأهيلا وإعادته للخدمة وتمكنت من خلاله من مواجهة إريتريا.

مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية

بغياب الرئيس مليس زيناوي سبتمبر ٢٠١٢م تدخل العلاقات المشتركة في طور جديد لايعرف كنهه حتى الآن ولكن من المؤكد أن القيادة الجديدة لاتعرف الواقع السوداني وتوزيع القوى في الساحة السياسية بمثلما كانت تعرف القيادة السابقة بحكم الوجود الطويل في الأراضي السودانية الذي بدأ منذ العام ١٩٧٥م وحتى ١٩٩٠م أي قرابة خمسة عشرة عاما متواصلة داخل الأراضي السودانية، وبالتأكيد فإن طول هذه السنوات سمح لها بشكل جيد التعرف على السودان، ومعرفة توجهات قادته الحقيقيين ورغبات الشارع العام، وما الذي يهتم به وربما ما الذي ينوي فعله ومقدرته الحقيقية، مما وفر للقيادة الإثيوبية فيما بعد فُرصة وقدره على التنبؤ باتجاهات السياسة

السودانية وإمكاناتها الحقيقية ، بخلاف ما يظهر على السطح من رغبات ربما لا تكون هي المعبر الحقيقي عن اهتمامات السلطة والجماهير .

اضف إلى ذلك أن القيادة القديمة كانت تشعر في قرارة نفسها بالتقدير لمن ساعدها في التخلص من عدوها اللدود وهو نظام الدرق ، وإن كانت تعلم أيضا أن من ساعدها لهم أهداف من وراء ذلك ، لذلك حاولت بالرغم من الضغوط الدولية أن تقف موقفا مرنا من المطالبات الخارجية للتعامل مع السودان وخصوصا في بدايات التسعينيات عندما تبني مواقف أكثر تشددا فيما يختص برؤاه الخارجية ، وعمل على تجميع الحركات الجهادية من شتى أنحاء المعمورة لقيادة ثورة إسلامية جديدة تكون الخرطوم محركها الجديد ! . لذلك من المحتمل جدا أن تكون القيادة الجديدة في أثيوبيا أكثر طوعا

للقوى العظمى فيما يختص بسياساتها تجاه الخرطوم التي لم يطرأ عليها أي تغيير طوال أكثر من عقدين من الزمان في مؤشر واضح على أن الغرب والولايات المتحدة يسعيان بكل عزيمة إلى إحداث تغيير جوهري في النظام السوداني ، بالرغم من أن الأخير حاول جاهدا في سنوات طوال أن يتعامل مع الغرب بأفكار جديدة ويقنعه بأنه قد تغير من خلال عدة مؤشرات مثل طرد الجماعات الأصولية، وإدخال تعديلات ديمقراطية محدودة على النظام ، والتخلص من الجناح الأكثر تشدداً في السلطة ، والتعامل الجديد مع مشكلة جنوب السودان بما في ذلك إعطاء حق تقرير المصير للجنوب ، وكل ذلك فيما يبدو لم ينجح لأن الغرب يعتقد فيما يبدو أن النظام السوداني بقي على تشدده السابق ، وأنه لو وجد الفرصة السانحة والقدرة على مناعته ما تسردد في ذلك ، وربما بقوة أكثر من سابقه بعد أن صمد طوال تلك السنوات ، كما أن سقوط النظام بعد كوارث كبيرة مثل انفصال الجنوب ، والحرب في دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ، والتامل في الشرق ،

والأزمة الاقتصادية الخائقة، وتشديد الحصار الغربي عليه يكفي لكي يكون عبرة لمن يود السير في نفس الطريق الذي اختطه ، وقد تزايد الاهتمام بالشأن السوداني لأن دولاً إسلامية عديدة تسعى لذلك بعد ثورات الربيع العربي ، وفي حالة انكساره بمأساوية يمكن أن يشكل ذلك عبرة لهذه الدول التي تود السير في نفس الأفكار والأيدولوجيات المناهضة للغرب ، وعلى العكس من ذلك يمكن أن يشكل مثالا يحتذى به في حالة قدرته حسم الصراع الإثني داخله واستقلال ثرواته المطمورة والاستغناء عن الغرب ومعوناته الاقتصادية .

لذلك ربما تعتبر اثيوبيا في هذا الوقت الحرج هي من تستطيع دعم أو إفشال التوجهات السودانية المناوئة للغرب ، والقيادة الجديدة تستطيع أن تفعل الكثير في سبيل ترجيح أحد الخيارين .

فإثيوبيا تستطيع أن تقيم تحالفا أكثر قربا مع دولة جنوب السودان وأن تساندها في صراعها مع السودان من خلال دعم زعزة الاستقرار في ولاية جنوب النيل الأزرق ، ولا يخفى على الكثيرين أن إثيوبيا بالرغم من عدم تورطها العسكري المباشر في دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب النيل الأزرق إلا أنها معبر مهم لقيادات وجيوش الحركة للتخلص من ضغوطات الجيش السوداني ، كما أن العاصمة أديس أبابا ظلت تشكل منبرا مهماً من منابر مخاطبة الرأي العام الداخلي والخارجي من قبل قطاع الشمال، ومن ثم الانطلاق منها للعواصم الإفريقية والعالمية الأخرى .

وإذا ما زادت من دعمها العسكري لمتبردي قطاع الشمال في عهدنا الجديد فإن ذلك سوف يشكل تغييراً مقلقاً للحكومة السودانية ، ولعل بعض القوى العظمى يمكن أن تقنعه بذلك من خلال الإيحاء إليها بأن الحكومة السودانية لا يمكن أن تقدم تنازلات مهمة لحسم الخلاف الجنوبي الشمالي إلا

عبر ضغوط هائلة لاقبل لها بها، ولعل تدخل إثيوبيا بقوة في هذا الملف يمكن أن يشكل إضافة حقيقية لهذه الضغوط. ويحفظ لإثيوبيا في المستقبل بأيادي بيضاء كثيرة على دولة جنوب السودان ، لأن مستقبل الاستثمار الحقيقي لإثيوبيا في جنوب السودان وليس في السودان بعد أن ولدت بالفعل ، لأن الجنوب يكاد يخلو من السكان تقريبا ثمانية ملايين نسمة مقابل مئة مليون مواطن إثيوبي وبه مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة، إثيوبيا في أشد الحاجة لاستغلالها حيث تقدر الأيدي العاملة الإثيوبية بعشرات الملايين من العاملين ، كما أن به ثروة نفطية محسوسة ، وإثيوبيا أيضا في حاجة إليها ، أضف إلى ذلك أن الأيديولوجية الغربية والمسيحية تهيمن على الطرفين وتجمعهما في روابط وثيقة لا يمكن أن ينفصم عراها ويتهددهما كذلك الزحف الديمغرافي الإسلامي الذي يكاد يقسم دولتيهما لولا المساندة الغربية. على عكس السودان الذي يحتوى على مساحات صحراوية ، ويعاني من عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى التنافر بين أيديولوجيته الحاكمة مع الإيديولوجية الإثيوبية ، كما أن السودان عند البعض حليف إستراتيجي للدولة المصرية فمصر عندما صارت فرعونية تأثرت حضارة السودان بالفرعونية وعندما تحولت نحو المسيحية ازدهرت المسيحية في السودان ، وعندما تحولت إلى الحضارة الإسلامية انتشر الإسلام ودويلاته الإسلامية ، وحتى عندما نادى مصر بالقومية العربية أصبحت حكومة مايو ١٩٦٩م قومية عربية. ويسعى للإبقاء على حصص وإتفاقيات مياه النيل على ديمومتها السابقة بالرغم من معارضة كل دول حوض النيل الأخرى عدا مصر ، ومن المحتمل أن تحدث توترات مستقبلية بسبب المياه بين إثيوبيا ودولة جنوب السودان من جهة وبين مصر والسودان من جهة أخرى ، لذلك ربما يعتقد

البعض في إثيوبيا أن تقوية السودان وبث روح الاستقرار فيه ربما ليس من مصلحة إثيوبيا على المستوى البعيد.

أما بخصوص موانئ السودان التي تستغلها إثيوبيا حاليا فهي تغطي منطقة شمال غرب إثيوبيا بالكاد ، ولا تستطيع لمحدوديتها ووعورة الطرق المؤدية إليها أن تمون كل الأراضي الإثيوبية ، وإنما تعاملت معها لغياب الخيار الإريتري المفضل الذي يؤدي إلى العاصمة أديس أبابا مباشرة ، وهذا الخيار ربما يكون في طريقه للعودة مرة أخرى لو تدخلت القوى العظمى للتصالح بين البلدين في العهد الإثيوبي الجديد .

نتائج الدراسة :

- ١- تمتلك إثيوبيا استراتيجية ما تجاه السودان ربما وضعت بعد سقوط الرئيس منقستو هايلاماريام ١٩٩١م ، حيث تعمل الدولة الإثيوبية في عهدها الجديد على إنفاذها برغم المتغيرات السياسية .
- ٢- أبرز ملامح هذه الإستراتيجية تتمثل في إقامة علاقات وثيقة مع السودان مع الاحتفاظ بعلاقة متينة أيضا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ودولة جنوب السودان فيما بعد.
- ٣- تحرص الإستراتيجية الإثيوبية علي عدم وجود تلاقح بين الطوائف الإسلامية الإثيوبية ومسلمي الهضبة الإثيوبية ونظراءهم السودانيين .
- ٤- تحرص الإستراتيجية الإثيوبية على فصح عري التواصل بين الفصائل الصومالية وخصوصا الإسلامية منها والسودان .
- ٥- تعمل الإستراتيجية على إدخال السودان ضمن منظومة دول القرن الإفريقي وجذبه بعيدا عن الدول العربية ومشكلات الشرق الأوسط .

٦- تعمل الاستراتيجية الإثيوبية على وجود تواصل وثيق مع متمردي النيل الأزرق (قطاع الشمال داخل الحركة الشعبية) مع الحرص على عدم تمويل أنشطته العسكرية في هذه المرحلة على الأقل في تاريخ العلاقات المشتركة والإكتفاء بإحتضانه دبلوماسياً.

٧- تعتبر المشاريع المائية في حوض النيل الأزرق من أهم أهدافها المستقبلية وتسعى سلمياً إلى تغيير مواقف مصر والسودان من هذه المشاريع.

٨- تسعى الاستراتيجية الإثيوبية إلى إقامة تكتل إقليمي في حوض النيل لتأييد المساعي الإثيوبية في قبول مشاريعها المائية بمعزل عن موافقة السودان ومصر لو تطالب الأمر ذلك.

٩- تسعى الاستراتيجية الإثيوبية إلى إقامة علاقة وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل لتأييد مساعيها في التنمية الاقتصادية وتحقيق تقدم اقتصادي، وتحرص أن يكون للمصالح الإثيوبية الدور الأكبر في ذلك الأمر بعيداً عن هيمنة وإملاءات الدول الكبرى وقد ساعدها هنا الأمر على إقامة علاقة طيبة مع السودان .

الهوامش :

١. لام أكول أجواين ، الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة إفريقية)، ترجمة إسماعيل آدم وبشرى آدم ، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٩م، ص ٤١.
٢. د. الأمين عبدالرازق آدم ، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال، الناشر سطور للإعلان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم ٢٠٠٦م، ص ١٢٦.
٣. المصدر السابق ، ص ١٣٤.

٤. د. جمال محمد السيد ضلع ، إثيوبيا الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، غريان ليبيا ٢٠٠٨م، ص ١٣٥.
٥. الزمزمي بشير عبدالمحمود ، المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإريترية ١٩٩١م-٢٠٠٧م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ٢٠١١م ، ص ١٦٤.
٦. مصطفى محمد مسعد ، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى ، دار المصورات للنشر ، الخرطوم ٢٠١١م ، ص ١٨٧.
٧. د. جلال أمين ، عصر التشهير بالعرب والمسلمين ، نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ص ٧٣.
٨. د. المعتصم أحمد علي الأمين ، السودان في صحيفة الأهرام القاهرية، ٨٩-١٩٩٨م. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ٢٠٠٩م، ص ١٨٦.
٩. لام أكول أجاوين ، الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة إفريقية) مصدر سابق، ص ٤١.
١٠. مصطفى عبدالعزيز البطل ، نوبة الجبال : نضال السخرة والموت بالمجان، مقال منشور بصحيفة الأحداث السودانية ، صفحة الرأي ٢٩/٦/٢٠١١م.
١١. الزمزمي بشير عبدالمحمود ، المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإريترية ١٩٩١م - ٢٠٠٧م ، مصدر سابق ، ص ١٤٢.
١٢. د. الأمين عبدالرازق آدم ، دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر ١٩٩١م - ٢٠٠٢م ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ٢٠٠٨م، ص ٢٤٩.